

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

الاستقالة: خروج من ورطة أم هروب؟!

تتناول وسائل الإعلام كلها استقالة رئيسة وزراء بريطانيا (التي كانت «معلمي»): بعد مرور (٤٤) يوماً فقط على توليها المنصب! فقد اعترفت أنها ارتكبت خطأ؛ ولم تنجح بخطة لخروج بلدها من أزماتها الاقتصادية؛ ووصلت إلى حارة مغلقة (Closed alley)!

ولاشك أن الشجاعة تقتضي ترك المنصب إذا شعر صاحبها أنه فاشل بإداء مهمته، فليست مقادير المواطن حقلاً للتجريب؛ ولا هو وعائلته فئران تجارب.

حديثنا ليس اجتماعياً كما قد يبدو لأول وهلة؛ ولا فلسفة وتحليل للمواقف؛ ولا يتعمّش لأخلاقيات المهنة؛ بل هو اقتصادي صرف.. كما سنرى!

الأمثلة كثيرة عن أناس وعدوا بحلول سحرية لاستلوا مقاليد مهامهم فوجئوا بحجم المسؤولية العويصة!

ولكن في الحياة الواقعية ليست الأمور بهذه البساطة! بلدنا يتعرض لأزمات اقتصادية خصها في أهم نقاط: العقوبات الأميركية الجائرة؛ الندرة في المواد؛ انخفاض عكاري؛ عدم تناسب الدخل مع الأسعار؛ عدم تناسب عملة ومسرعة إدارياً وفق القطع الأجنبي من لجنة مشكلة من المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ووزارة الصحة ونقابة الصيادلة والمكاتب العلمية، لتكون معنية بتسعير الأدوية الاسترادية وحليب الأطفال والرضع ما دون الستين، وهذه اللجنة تسرع القطع الأجنبي للمنتجات لمدة محددة بسبب التغير في الأسعار المرتبط بسعر الصرف، ثم تقدم هذه التسعيرة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لحساب التكلفة باليرة السورية، مضافاً إليها نفقات التحليل والنقل وغيرها من تكاليف بما فيها أرباح التاجر.

نوار هيقا

كشفت مديرة مؤسسة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد شادي جوهره في تصريح لـ«الوطن»، أن شحنتي حليب أطفال وصلنا لميناء اللاذقية منذ فترة، وبدأ توزيع الكعبات في الأسواق بعد تخليص الشحنتين من الميناء، وخلال فترة بسيطة ستحل أزمة نقص حليب الأطفال في الصيدليات.

وبيّن جوهره أن استيراد الحليب من مسؤولية القطاع الخاص، وهذه المادة لها أولوية تمويل من المصرف، كما أن إجازات الاستيراد المتعلقة بهذه المادة تمنح لجميع المتقدمين ويوافق عليها لأنها مادة حيوية، كاشفاً عن وجود نحو ١١ مستورداً لمادة حليب الأطفال، وموضحاً أن موضوع الشحن مشكلة يعاني منها كل العالم، يضاف إليها مشاكل تحويل الأموال للخارج في ظل العقوبات المفروضة على سورية.

وصول شحنتي حليب أطفال والثالثة قريباً.. ولجنة لتحديد السعر

جوهرة لـ«الوطن»: لدينا ١١ مستورداً لمادة حليب الأطفال واستيراد هذه المادة متاح لجميع المتقدمين



هناك طلبات تعاقد جديدة لأدوية الأمراض المزمنة

وفيما يتعلق بالأدوية كجرعات السرطان وجرعات مرض النصلب اللويحي، أوضح جوهرة أن من مسؤوليته المؤسسة العامة للتجارة الخارجية استيراد الأدوية النوعية غير المصنعة محلياً، وعليه يجمع الاحتياج على مستوى سورية بشكل كامل عن طريق وزارة الصحة وتحال هذه الطلبات للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية ليتم الإعلان لإيجاز الاستيراد.

وأشار جوهرة إلى أنه تم الإعلان عن احتياجات الأدوية نهاية شهر أيلول ٢٠٢١، ووصلت التوريدات بشهر تشرين الثاني، وكان الطلب يضم مجموعة أدوية كبرى تم تبنيها وإجراءات التعاقد عليها، ومن ضمنها أدوية النصلب اللويحي وأدوية السرطان، وتم تأمين

الاحتياج السنوي لأدوية السرطان للعام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢، ونحو ٩٠ مستحضر دوائي سرطاني، وأدوية النصلب اللويحي تم تأمينها بشكل كامل وهذه الأدوية سنوية وربع كامل وفق العقد، وهناك طلبات تعاقد جديدة أيضاً لاستحضرات برقع الصيدليات فوروز حصصاً قليلة على كل صيدلية لغاية غير معروفة، وبناء على ذلك يقوم بعض الصيادلة برفع الأسعار من دون ضوابط.

وكان قد أثار قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حول الموافقة على استيراد مادة «البوتوكس» موقود منذ أكثر من شهر حيث يعتزم أصحاب المستودعات عن توزيع المادة للصيديات، لافتة إلى أن سعر عبوة الحليب «نان» قبل انقطاعه كان ١٧٥٠٠ ليرة و«الكوكوز» كان ١٤٠٠٠ ليرة بينما وصل سعر S26 إلى ١٩ ألف ليرة.

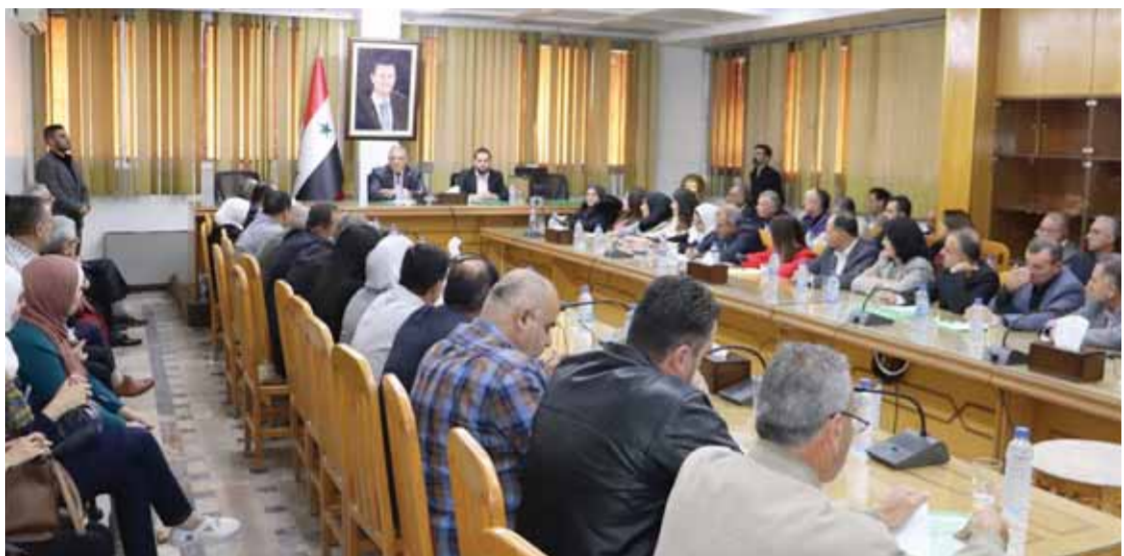
وأشارت صيدلانية أخرى إلى أن سعر



١٠٠ ألف طن يوريا و٥٠ ألف طن أسمدة فوسفاتية لإنتاج قمح جيد

وزير الزراعة: ضرورة زراعة أكبر مساحة ممكنة من محصول القمح لتخفيض فاتورة الاستيراد

هناك غانم



أكد وزير الزراعة حسان قلنا أن احتياجات سورية من السماد محصول القمح تبلغ نحو ١٠٠ ألف طن سماد آزوتي «يوريا» و٥٠ ألف طن أسمدة فوسفاتية للوصول إلى إنتاجية جيدة، منوهاً بأن الحكومة استطاعت تأمين جزء من هذه الكميات وتبذل جهوداً كبيرة لتأمين كامل الاحتياج، جاء ذلك خلال لقائه ممثلين من كل الوزارات المعنية بالإجراءات المتخذة لتأمين احتياجات القطاع الزراعي من الأسمدة وخاصة الأزوتية والفوسفاتية. مؤكداً أهمية تنسيق العلاقة بين كل الجهات المعنية لتوفير متطلبات تنفيذ الخطة الزراعية للموسم القادم وإنتاجها وخاصة محصول القمح وما يتطلبه من سماد ومحروقات وبنذر.

وأوضح الوزير أن الوزارة اتخذت كل الاستعدادات للبدء بتنفيذ الخطة الزراعية حيث تم إصدارها في وقت مبكر ومنح الفلاحين التنظيم الزراعي والكشف الحسي والسماح بالتوسع بزراعة محصول القمح على حساب المحاصيل الأخرى، كما تم تأمين ١٠٠ ألف طن من بذار القمح، ووضع الأطر التنظيمية لتوزيع المحروقات للفلاحة والري بالتعاون مع المحافظين، وسيتم من خلال هذا الاحتياج الكميال الإجراءات اللازمة لتأمين الكميات المتبقية من الأسمدة، مشيراً إلى ضرورة زراعة أكبر مساحة ممكنة من محصول القمح بهدف زيادة الإنتاج وتخفيض فاتورة الاستيراد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الأراضي الحضرية والري وزير الزراعة د. جلال غزالة أنه يتم العمل في الوزارة على استكمال الإجراءات لتأمين احتياجات الموسم الصيفي

مدير الأراضي والمياه لـ«الوطن»: خطة الاحتياج الكلي للموسم الصيفي والشتوي من السماد ٧٧٢ ألف طن

وهناك حوارات مع دول صديقة لإبرام عقود مقايضة لتأمين بقية احتياجات المحاصيل الزراعية إضافة للكميات التي يتم استيرادها محلياً من معمل الأسمدة مقدراً أن يكون إجمالي احتياجات المحاصيل الزراعية للموسم المقبل لا يقل عن ١٠٠ ألف طن السماد للقطاع الزراعي.

مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على تأمين احتياجات الخطة من المحروقات والأسمدة واحتياجات القطاع العام الصناعي من المنتجات الزراعية والأهداف الإنتاجية للثروة الحيوانية ومستلزماتها إضافة إلى خطة تصنيع المؤسسة العامة للأعلاف وخطة الثروة السمكية.

ومن الجدير ذكره أن الوزير قلنا قد أكد لـ«الوطن» أن الحكومة استطاعت تأمين نحو ٤٠ ألف طن من أسمدة اليوريا

بوزارة الزراعة بل هناك لجنة من وزارة الاقتصاد والصناعة والنفط والكهرباء واتحاد الفلاحين واتحاد غرف الزراعة والمصرف الزراعي وتم الاتفاق على الالتزام بتأمين كامل الإجراءات لتأمين السماد للموسم الحالي.

مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على تأمين احتياجات الخطة من المحروقات والأسمدة واحتياجات القطاع العام الصناعي من المنتجات الزراعية والأهداف الإنتاجية للثروة الحيوانية ومستلزماتها إضافة إلى خطة تصنيع المؤسسة العامة للأعلاف وخطة الثروة السمكية.

ومن الجدير ذكره أن الوزير قلنا قد أكد لـ«الوطن» أن الحكومة استطاعت تأمين نحو ٤٠ ألف طن من أسمدة اليوريا

تدوير لأمناء صناديق العقاري ورفع عمولات الخدمة

مدير العقاري لـ«الوطن»: وصلتنا ملاحظات عن أداء بعضهم وهو إجراء تقليدي بالمصارف



الذين تم نقلهم لأماكن عمل جديدة بين أن تدوير أمناء الصناديق كان ضمن فروع دمشق التي يتركز معظمها ضمن مساحة كيلو متر مربع وسط مركز المدينة (دمشق) وأن العقاري حريص على عدم تحمل العاملين لأي نفقات إضافية حيث تم منح أمناء الصناديق خيار البقاء في الفرع نفسه الذي يعمل فيه في حال رغبته بذلك مع تغيير طبيعة عمله من أمين للصندوق لعمل مصرفي آخر يوازيه بالفرع نفسه.

وبالانتقال مع المدير العام لتعديل قيم العمولات التي يتقاضها العقاري مقابل بعض الخدمات خاصة خدمات الصراف الآلي بين أنها تعديلات بسيطة تتماشى مع ارتفاع قيم النفقات والمصاريف التي يتحملها العقاري ومنه عمولة حركة السحب (٥٠) ليرة وحركة الاستعلام عبر الصراف الآلي (١٥) ليرة وتجديد بطاقة الصراف أو الحصول عليها لأول مرة (٣٠٠٠) ليرة مبيناً أن كلفة شراء هذه البطاقة على المصرف ١٥٠٠ ليرة يضاف إليها ألف ليرة أجور طباعة وصيانة وذلك مع حالة الأسعار والتكاليف الحالية والمتوقع أن ترتفع هذه النفقات مع حالة التضخم الحاصلة في الأسعار، موضحاً أن معظم المصارف الأخرى تتقاضى بين ٧-٥

عبد الهادي شياط

أثار تدوير أمناء الصناديق (٤٠ أمينا) في فروع المصرف العقاري جدلاً عبر بعض وسائل التواصل الاجتماعي لجهة اعتباره (خربطة) لحالة العاملين في العقاري خاصة أن الكثير منهم يعمل في أقرب فرع للعقاري مكان سكنه وإقامته المسؤوليات لكل جهة خلال الاجتماع، مبيناً بأن كل لوسائط نقل إضافية وهو ما لم يكن يتحمل العاملين في الجهات العامة والبنين لا تتحمل معاشاتهم الشهريّة أي إضافات (صرفيات) جديدة ولديهم ما يكفيهم من ضغط الحياة وللتنوع حول الموضوع سألت «الوطن» الدكتور مدين علي مدير عام المصرف العقاري الذي أوضح أن تدوير أمناء الصناديق جاء استجابة لبعض الملاحظات التي ترد حول بعض أمناء الصناديق إضافة لتأهيل نسق جديد من العاملين في فروع العقاري ليكفوا أمناء صناديق جدداً إضافة إلى أن تدوير أمناء الصناديق هو إجراء تقليدي في القطاع المصرفي بالعموم وليس في العقاري فقط.

وعن تسبب ذلك في زيادة العبء على العاملين

الصعب من خلال العمل المشترك بيننا من أجل المحافظة على العاملين والكوارث الموجودة في شركات الإسمنت وخصوصاً أن أغلب شركات الإسمنت شهدت تسرب للعامل وهذا واقع ليس شركات الإسمنت فحسب إنما القطاع العام بأجمل، كما تمت مناقشة واقع الإنتاج وتحديد المسؤوليات لكل جهة خلال الاجتماع، مبيناً بأن كل المطالب المطروحة من قبل العمال ستعرض على اللجنة الاقتصادية من أجل أخذ القرار المناسب ضمن العمل المؤسساتي.

وختتم بالقول إن مرسوم رفع الحوافز الذي تصل تعويضاته إلى ٣٠٠ بالمئة سفي بالغرض لكن الصعوبات الموجودة من حيث تأمين الكهرباء والوقود وغيرها من الممكن أن تعوق جني الثمار الفوري من تطبيق المرسوم، مؤكداً بأن عمال الإسمنت كانت لهم بصمات واضحة في إعادة تأهيل الخطوط الإنتاجية والمحافظة على الممتلكات العامة، ومدعياً بتكريم السيد الرئيس ولقائه عمال شركة إسمنت الرستن لما قدموه من تضحيات والتلويح والحاصل شركة إسمنت عمراً من خلال الخبرات المحلية الموجودة وبورهم في إعادة تأهيل كل القطع التبديلية الموجودة.

حصر البيع ضمن مؤسسة عمران بحيث نحن نتج وتصحيح مؤسسة عمران المسؤولة عن البيع المباشر بشكل كامل والغاية من ذلك القضاء على حالات الفساد الحاصلة من قبل إدارات شركات الإسمنت.

واعتد إلى أنه بعد أن أصبح البيع المباشر مع بداية العام ٢٠٢٠ عن طريق مؤسسة عمران أصبح هناك صعوبة بالغة في حصول العاملين في شركات الإسمنت حتى على كيس إسمنت واحد بعد أن كان حصولهم على الإسمنت متاحاً سابقاً بسهولة من قبل شركات الإسمنت من أجل ترقيم منازلهم وإعادة تأهيلها لذا كانت الغاية من الاجتماع مع وزير التجارة الداخلية تسهيل أمور العاملين في قطاع الإسمنت بالحصول على ما يحتاجونه من كميات الإسمنت من مؤسسة عمران لترقيم وتأهيل منازلهم وقضاء حاجاتهم والنخلص من الروتين والتعقيدات الموجودة من جهة الحصول على ترخيص من قبل البلدية للترقيم وغيرها من التعقيدات الأخرى كما طالبنا خلال الاجتماع بإيجاد وسيلة معيثة وطريقة بيننا وبين وزارة التجارة الداخلية لتحفيز العاملين في قطاع الإسمنت في ظل الظروف الحالية والواقع المعيشي

رامز محفوظ

قال رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء خلف حنوش في تصريح لـ«الوطن»، إن الاجتياز الذي جمع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم مع ممثلين عن نقابات عمال البناء والإسمنت في المحافظات بحث المطالب والصعوبات التي تخص العمال في مؤسسة الإسمنت، وذلك حرصاً على التعاون بين وزارة التجارة الداخلية ومؤسسة الإسمنت ومؤسسة عمران بإذات بهدف توزيع مادة الإسمنت بالشكل الأمثل.

وأضاف حنوش إنه قبل عام ٢٠٢٠ كان البيع المباشر لشركات الإسمنت مسموحاً بنسبة ٢٥ بالمئة وكان لهذه النسبة التي تباع خلال تلك الفترة انعكاس مباشر على هذه الشركات من حيث توفير السيولة اللازمة لها من أجل سهولة تسديد التزاماتها تجاه بعض احتياجاتها من قطع تبديل وغيرها، لكن انقباث نوع من الشك والريبة بنووزيع نسبة البيع المباشر خلال الفترة الماضية من قبل الإدارات في شركات الإسمنت، لذا اقترحنا كاتحاد مهني من خلال مذكرة تم رفعها من قبلنا أن يتم

لن نحقق لمهاثير محمد بيللانا؛ فلو أتيج المجال؛ فلدينا مئات مثلها؛ ولكن الشخص المسؤول؛ مديراً كان أم رئيس قسم؛ يحتاج إلى؛

– فريق عمل منسجم؛ لا أن يبني؛ ويتكفل غيره بالهدم.

– مناخ متأسس من حيث التشريعات.

– أن يتحول للتنفيذ ما يجده مناسباً بمؤسسته؛ فلا رأي لمن لا يطاع!

– وأن يكون في خاتمة المطاف؛ حساب؛ إما عقاب أو ثواب (لا أن يترك الحبل على غاريه).

الخروج من الجحيم القائم؛ دعونا ز منصيبة الغير؛ مدير في عمله جاهه سكرتيره قاتلاً؛ «أرباحنا هيبط ٦٪؛ وخسرنا المناقصة الأخيرة؛ ما يدعو لتسريح ربع العمال؛ ونائبك تقدم باستقالته؛ واتصلت زوجتك قائلة إنها سترفع دعوى طلاق وستترك البيت للأول مصطحبة الأطفال؛ ورئيس مجلس الإدارة يريد رؤيتك.. وهو غاضب للغاية..» احتج المدير مرغياً ومزبداً «ليس عندك إلا أخبار السلبية.. ليس هناك من نبأ إيجابي»؛ «أجاب: «بلى؛ تبين أن تحليلك للإيرين إيجابي»!..»